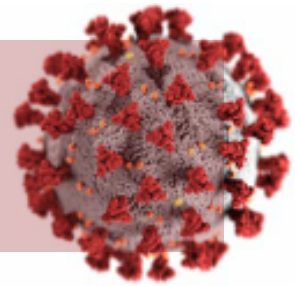

تعافي الحقوق

كوفيد-19

الموضوع الثالث: التدابير الخاصة بالضرائب التصاعدية اللازمة لأعمال الحقوق

أهم المخرجات:

- *يجب أن تسعي الحكومات إلي تطبيق وسائل مبتكرة وتقدمية لتمويل الإنفاق الاجتماعي واسع النطاق اللازم لحماية حياة الناس وسبل المعيشة في أعقاب جائحة كوفيد-19.*
- *إن فرض الضرائب على الأرباح والثروة الزائدة هو إحدى الطرق لجمع مبالغ كبيرة لتوظيفها تجاه تدابير التعافي من كوفيد-19، ولتضييق الفجوات بين أصحاب الامتيازات والمحرومين.*
- *تتماشى تلك السياسات المقترحة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، والذي يتطلب من الحكومات تعبئة "الحد الأقصى من الموارد المتاحة" بطريقة عادلة اجتماعيًا لإعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للجميع.*

ما أهمية هذا الموضوع في سياق جائحة كورونا؟

للاستجابة لجائحة كوفيد-19، وتداعياتها الاقتصادية، هناك اتفاق كاسح على أن التعبئة الضخمة للموارد – التي يشار إليها غالبًا ب"الحافز المالي" – ضرورية لحماية صحة الناس ومنع الدمار الاقتصادي الجسيم.

هنا لا بد من الإشارة إلى أن للسياسة المالية جانبين: كيفية توفير الحكومات للموارد المالية، وكيفية إنفاقها. حتى الآن، كانت معظم الدول أكثر راديكالية من ناحية الإنفاق. لقد قدموا حزم الإغاثة والتهافي الاقتصادي بقيمة المليارات لل دخول الناس ودعم الأعمال المنهارة. أنما ماذا سيفعلون لجمع الأموال، فلا يزال غير مؤكد.

تجمع الحكومات الموارد المالية بطريقتين رئيسيتين: إما تنمية الموارد أو الاقتراض. غالبًا ما تكون الضرائب هي الطريقة الأكثر استدامة وفعالية وقابلية للمساءلة بالنسبة للحكومات فيما يخص تنمية الموارد. غير أن السنوات الأربعين الماضية شهدت ارتكاسة في السياسات الضريبية التي تلزم الشركات القوية والأفراد الأثرياء بدفع حصتها العادلة. وقد كان هذا مدفوعًا في كثير من الأحيان بالضغوط السياسية من النخب ذات النفوذ والمستثمرين الأجانب والمؤسسات المالية الدولية.

على سبيل المثال، تفرض معظم البلدان ضريبة على الدخل. وعلى الرغم من ذلك، فقد انخفضت معدلات الضرائب على دخل الشركات والأفراد ذوي الأجور المرتفعة والممتلكات والميراث في معظم البلدان. الأكثر من ذلك، أن ثروات الأغنياء تحفظ غالبًا في صورة أصول (مثل الأوراق المالية والأسهم والعقارات) بدلًا من كونها متكسبة عن طريق الأجور. لكن هذه الثروة تخضع للضريبة بمعدلات منخفضة للغاية، أو تكون هناك ثغرات كبيرة تسمح بإخفاء الأموال في الخارج. فهناك من 8 إلى 35 تريليون دولار (حسب كيفية القياس) مدّخرة في الخارج. وقد أدت هذه الانماط إلى تركيز غير مسبوق للثروة وزيادة اللامساواة والتفاوتات.

ولا شك أن الجائحة قد أدت إلى تضخيم أشكال التفاوت وعدم المساواة بكافة أنواعها. وهنا، يُترجم الحرمان الاقتصادي إلى احدي "الشروق المسبقة" المحددة لتجارب الناس مع كوفيد-19. إذ يعاني الفقراء والأقليات العرقية والمهاجرون من أعلى معدلات الإصابة والوفيات. ولأن للنساء تمثيل مفرط ضمن أنماط العمالة غير المستقرة، تضضرت سبل عيشهن بشدة، وغالباً ما حدث ذلك الحماية الاجتماعية الكافية.

إن كيفية تمويل الحكومات لسبل التعافي من كوفيد-19 يؤثر على مثل هذه الانما من اللامساواة. وللاقتراض الحكومي دور مهم ، ولكنه قد يأتي بخطر تحميل العبء على كاهل الأكثر فقرًا عندما يأتي وقت سداد القروض – سواء على المدى القصير أو الطويل. وهنا، يكون من شأن فرض الضرائب التصاعدية أن يقلل الفجوات بين أصحاب الامتيازات والمحرومين بشكل مباشر.

ما المقترح؟

فرض ضرائب على الأرباح الزائدة: يجني عدد قليل من الأفراد والشركات (مثل عمالقة التكنولوجيا) عائدات ضخمة من وراء الجائحة. في الأشهر الأولى، على سبيل المثال، ورد أن ثروة أكثر الملياردیرات ثراءً في الولايات المتحدة زادت بنحو 434 مليار دولار. يمكن لضريبة الأرباح الزائدة أن تساعد في تمويل الإنفاق الضروري لتدابير التعافي من تداعيات الجائحة وفي الوقت نفسه تعالج التفاوتات الاجتماعية. وهنا من شأن الحكومات أن تتولى حساب الأرباح الإضافية المكتسبة بسبب الجائحة من خلال مقارنة الأرباح الأخيرة بمتوسطات السنوات السابقة. ومن ثم يتم فرض ضريبة على الأرباح "الزائدة" بمعدل مرتفع (على سبيل المثال 75٪). كما يمكن فرض ضرائب على الشركات متعددة الجنسيات على الأرباح الإضافية المكتسبة على مستوى العالم، مع تقسيم الإيرادات اعتمادًا على مكان حدوث النشاط الاقتصادي الحقيقي.

فرض ضرائب على الثروة: الدعوات من أجل فرض ضرائب على الثروة تجددت مؤخراً بكونها من التدابير العاجلة للتعافي من كوفيد-19 ، التي صاغها بعضهم على أنها "ضريبة تضامن إضافية". على سبيل المثال، اقترح بعض الاقتصاديين تطبيق ضريبة ثروة تصاعدية على مستوى أوروبا ليتم تقييمها على أغنى 1٪ من الأفراد. ولمثل هذه الضرائب أن تأتي بمبالغ ضخمة. على سبيل المثال، فرض ضريبة 5٪ على أغنى 5٪ من الأسر الأمريكية يمكن أن تجمع 2 تريليون دولار. في جنوب إفريقيا، يمكن لضريبة الثروة على أغنى 1٪ أن تأتي بمبلغ يعادل 29٪ من حزمة الإغاثة الحكومية الأخيرة. وعلى الرغم من مقاومة النخب، فإن ضرائب علي الثروات هي طريقة تقدمية للغاية لتمويل الإنفاق الاجتماعي. كما يمكن ان يساهم تطبيق ضرائب الثروة في معالجة عدم المساواة بين الجنسين والعنصرية، والتي عادةً ما تكون أوسع فيما يخص الثروات مقارنةً بالأجور.

استبعاد المتهربين من الضرائب من حزم الإنقاذ المالية: هذا الاقتراح – الذي تم اعتماده في عديد من البلدان بالفعل– يمنع الشركات المسجلة في الملاذات الضريبية من الاستفادة من بعض تدابير الإغاثة. وقد وضعت شبكة العدالة الضريبية اختبار "الإنقاذ أو عدم الإنقاذ" لتحديد الشركات التي تستخدم الملاذات الضريبية لدفع ضرائب أقل، أو إعطاء الأولوية للمساهمين على الموظفين.

انشاء أنظمة ضريبية تصاعدية بشكل عام: يجب أن تطلب أنظمة الضرائب نسب ضرائب أعلى نسبيًا من أولئك الأكثر قدرة على الدفع. وهذا يعني بشكل ملموس:

- إنهاء الاعتماد المفرط على الضرائب "غير المباشرة" مثل ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة، التي تميل إلى الحصول على قضمة أكبر من دخل الفقراء.
- زيادة معدلات الضرائب "المباشرة" على الدخل المرتفع والشركات الأكثر ربحية.
- إدخال أو زيادة الضرائب على الأصول مثل الممتلكات والثروة والميراث والدخل من الاستثمارات.
- القضاء على التهرب الضريبي من الأفراد الأثرياء والشركات القوية – على سبيل المثال، عن طريق إدخال سجلات ملكية الانتفاع (السجلات العامة لجميع مالكي الشركات والصناديق، والمؤسسات، سواء كان المالك مالك مباشر أو غير مباشر) وإلزام الشركات متعددة الجنسيات من توفير حسابات متاحة للجمهور لكل بلد تعمل بها.

تعد هذه الإصلاحات الممنهجة ضرورية لتوفير الموارد اللازمة لتحقيق التعافي العادل من جائحة كورونا على المدى الطويل.

كيف تحقق هذه المقترحات التقدم في حقوق الإنسان؟

وقّعت معظم حكومات العالم معاهدات ملزمة تلزمها باتخاذ خطوات ملموسة لضمان حقوق الناس ومعالجة أوجه عدم المساواة بجميع أنواعها، باستخدام الحد الأقصى من مواردهم المتاحة (انظر الموضوع الأول في هذه السلسلة).

تماشيًا مع هذا الالتزام، يجب على الحكومات جمع الأموال بطريقة تولد عائدات كافية لتمويل البنية التحتية والسلع والخدمات اللازمة لضمان حقوق الناس. يجب أن تكون الضرائب أيضًا تصاعدية وعادلة اجتماعيًا وتستند إلى مبدأ القدرة على الدفع. وبهذا المعنى، يجب أن تساهم الضرائب (مثل السياسات الأخرى) في معالجة أوجه عدم المساواة – بين الأغنياء والفقراء، الرجال والنساء، والجماعات العرقية المختلفة، وغيرها. والمقترحات الموضحة أعلاه يمكن أن تحقق ذلك حال تصميمها جيدًا. فهي تتماشي مع متطلبات حقوق الإنسان بآتستهدافها لمراكزالاقتصاد التي تتركز فيها الموارد أكبر ، وإعادة توزيعها من الشركات والأفراد الأثرياء إلى أولئك الذين تكون حقوقهم أكثر عرضة للخطر من آثار الجائحة.

وبطبيعة الحال، إن مسألة ما إذا كانت العائدات التي تم جمعها تحقق التقدم للحقوق أم لا، تعتمد على كيفية إنفاقها. لذا يجب تحليل السياسات الضريبية وقرارات الموازنة معًا. فقد وُصفت حزم الإغاثة من جائحة كورونا في الولايات المتحدة بأنها "انقلاب شركات" بسبب الفوائد التي جمعتها الشركات الكبيرة، على سبيل المثال.

الاستدامة مهمة أيضًا من منظور حقوق الإنسان. وهذه المقترحات حال اعتبارها تدابير مؤقتة لـ"مرة واحدة"، فمن غير المرجح أن تعالج المظالم الاقتصادية التي سبقت الجائحة. ومن ثم ينبغي على الحكومات استخدام هذا الانفتاح السياسي لإيجاد حلول إعادة التوزيع على المدى المتوسط والطويل.

إن الالتزام بالتعاون الدولي لإعمال حقوق الإنسان (انظر الموضوع 2) يعد أمرًا حاسمًا هنا أيضًا. فالتعاون العالمي الشامل ضروري لتطبيق مثل هذه المقترحات؛ وللدفع بالإصلاحات العاجلة الأخرى في مجال فرض الضرائب دولياً؛ ولمنع التدفقات المالية غير المشروعة لخارج بلدان الجنوب العالمي. فعلى سبيل المثال، إن القضاء على الانتهاكات الضريبية يعتمد على وصول جميع البلدان بشكل متساوٍ إلى المعلومات المالية ومجموعة مشتركة من القواعد العادلة والشفافة، والتي لا يفرضها نادٍ من البلدان الغنية.

أسئلة هامة

- في السنوات الأخيرة، ما نوع الضرائب التي تم تخفيضها والأخرى التي تم رفعها في بلدك؟
- ما مدى تصاعدية النظام الضريبي في بلدك؟ هل العبء الضريبي أعلى على النساء أو مجموعات عرقية معينة؟ هل تغير هذا على مر السنين؟
- كيف تفرض الضرائب على الثروة في بلدك؟ ما العوائق السياسية لإدخال الضرائب على الثروة أو رفعها إن كانت مطبقة؟
- ما الصناعات أو الشركات التي تحقق أرباحًا استثنائية أثناء الجائحة؟ ما مقدار الضريبة التي يدفعونها عادةً؟
- هل "ضريبة الأرباح الزائدة" مطروحة على الأجندة السياسية؟
- هل تسهّل حكومتك التهرب من الضرائب؟ (يرجى مراجعة مؤشر السرية المالية أو مؤشر الملاذ الضريبي للشركات).